هل يحتاج العراق إلى مجلس أعلى لمكافحة الفساد؟

قبل ان يكمل رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي تشكيل حكومته التي طال انتظارها، ترأس يوم الاثنين 12/30/ 2018الجلسة الاولى (للمجلس الاعلى لمكافحة الفساد) بحضور رؤساء الادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، ومفتش عام وزارة الداخلية، وعدد من المستشارين، وأشار بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء ان "الهدف من اعادة تشكيل المجلس الاعلى لمكافحة الفساد هو(تمكينه من اتخاذ الاجراءات الرادعة وتوحيد جهود الجهات الرقابية في سياق عمل جديد قادر على التصدي لأية جهة او شخص مهما كان موقعه وان نتصرف كدولة في كشف الفساد وحماية المجتمع والمواطنين والمال العام على حد سواء)، وان هذا الاجراء يأتي(تنفيذا لما تعهدنا به في منهاجنا الحكومي الذي صادق عليه مجلس النواب واصبح واجب التنفيذ، وامام ذلك يجب ان يتمتع المجلس الاعلى لمكافحة الفساد بالصلاحيات الادارية والقانونية الكافية للسيطرة على ملف الفساد ومعرفة مواطنه ومكامن الخلل في المتابعة والتنفيذ والمضي بمسار واحد من اجل تحقيق مخرجات واضحة ومنع الضرر الفادح الذي اصبح يهز صورة الدولة والمجتمع وسمعة المواطنين بشكل عام، ولابد من وضع حد لهذا التداعي واعتبار الفساد عدوا مثل عصابة داعش الإرهابية)، و"جرى خلال الاجتماع الاول مناقشات آليات العمل والاتفاق على توقيتات بدء الاجراءات وفق السياقات الجديدة." كل ما سبق كلام جميل وطيب يمكن ان يكون مسك الختام لعام 2018 الذي شهد ما شهد من احداث والتي يكتوي المواطن البسيط من آثارها ونتائجها المأساوية التي جعلت العراق أسوء بلد في العالم في الكثير من أمورالحياة، والتي يعتبر الفساد السبب الأول والرئيسي لاستمرار المأساة العراقية التي لم تقتصر على الماء والكهرباء والصحة والتعليم والطرق والخدمات بل امتد حتى الى أساس وبناء العملية السياسية وطريقة وصول البعض الى المناصب المهمة والتي عطلت الى اليوم تشكيل الحكومة العراقية . ولكن هل يحتاج العراق الى مجلس اعلى لمكافحة الفساد؟ الذي بات خطره اكبر واشد واقسى من الإرهاب، بل اصبح الفساد البوابة لكل الكوارث والمصائب والأزمات التي تعصف بالعراق، واذا كنا محتاجين اليه فهذا معناه اننا نحتاج الى مجموعة (مجالس)اعلى للكهرباء واخر للماء وثالث للنازحين وهكذا نضيف ونزيد مجالس وحلقات إدارية أخرى هي بالأساس من صميم واجبات وعمل مؤسسات موجودة فعلا. ثم هل نحتاج الى اجتماعات لغرض مناقشات آليات العمل والاتفاق على توقيتات بدء الاجراءات وفق السياقات الجديدة رغم ان الفساد واضح وظاهر مثل شمس الظهيره وعلى الحكومة ان تبدأ أولا بجرد وحساب النفقات والمصاريف التي تستنزفها الرئاسات الثلاث(رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ورئاسة الوزراء) والرواتب والمخصصات الخيالية التي لا يوجد مثيل لها في أي دولة بالعالم، والحمايات الشخصية وبدلات السكن في فندق الرشيد ومئات الوظائف والمناصب الوظيفة بدرجات وزير ومدير عام وغيرها. وهل يستطيع المجلس الأعلى للفساد ان يقوم او يقدم مقترحا بإلغاء مجالس المحافظات والاقضية والتي أصبحت محلات مقاولة ودلالية للأحزاب والكتل السياسية، وهل يستطيع انهاء عمل المفتش العام الذي اصبح ملغياً بعد صدور ونفاذ قانون الادعاء العام الجديد رقم49 لسنة 2017.. وهل..وهل وعشرات الأسئلة المعروفة اجاباتها، والتي بينها أبو الطيب المتنبي:

وَلَيسَ يَصِحُّ في الأَفهامِ شَيءٌ
إِذا اِحتاجَ النَهارُ إِلى دَليلِ

عبدالستار رمضان

اربيل

بين المسيحية والإسلام .. على ذاكرة عقد زواج في المنفى

حتى في السلام وفي المحبة يحاول البعض ان يختلق الازمات ، ولاسيما أولئك الذين وجدوا من مواقع التواصل والشبكة العنكبوتية فرصة للدغات (العقربية) بكل وقاحة بما يوازي صنع الازمات وخلق الأجواء غير المناسبة لتعكير المزاج والصفو العراقي وان كان بابسط مقوماته من قبيل التهاني والتواصل بين مواطنيه من مختلف شرائبهم العقيدية والقومية ، اذ حاول البعض ان يختلق ازمة (عيد) – اذا جازت التسمية – قبل أيام ومع مرور اعياد الميلاد المجيد وراس السنة الميلادية التي هي بالحقيقية لا تمثل عيدا للمسيحين فقط ، بل عيد لكل اهل الأديان السماوية فنحن المسلمين على سبيل التأكيد نؤمن بكل الأنبياء ونفرح بمناسباتهم كما نحزن لما لحق بهم وهذا من عظمة رسالة النبوة المحمدية السمحاء التي اختتمت بها رسالات السماء لاهل الأرض ونسال الله عز وجل في عامنا الجديد 2019 ان يجعل عاقبة امر العراقيين خاصة والمسلمين عامة بألف خير ويبعد الشر عنهم . ولاسيما ونحن نعيش احتفالات راس السنة التي لا تختص بدين معين او قومية—وان لصقت او نقلت عن المسيحيين—شركاء الوطن والاخوة بالله ، اذ انها مسالة حسابية لنهاية وبداية سنة جديدة تتفاءل الناس بها ، بكل مكان وتدعو الله ان يجعل مقدمها عام خير يمحو الماضي الاليم بكل مأساته ويفتح صفحة مليئة بالحب والانتماء والاخوة والتواصل والانفتاح بعيدا عن امراض العصر من مخلفات الاجندات الحاقدة .

على وقع احتفالات أعياد الميلاد وفي ختام (مجلس الصدر) لعام 2018 المصادف مع أعياد الميلاد المجيد للسيد المسيح ,على نبينا محمد وعليه افضل الصلاة والسلام ، تطرق سماحة السيد حسين محمد هادي الصدر الى مادة حقيقية من ارشيفه في التسعينات ، حينما كان يعيش في بريطانيا مهاجرا مطاردا ، اذ حدثت اشبه بالاشكالية آنذاك حينما تحاب طالبان (مسيحي ومسلمة) ، وقد طلب من سماحته ان يحل الاشكال عبر اعلان المسيحي اسلامه كي يمضي بالعقد على حبيبته وان يسيرا بما يرض الله ، لذا اقتضى البحث عن مخرج شرعي يؤطر علاقتهما كي تكون ضمن الحدود الإسلامية ، وقد وافق المسيحي واعلن اسلامه وعقد لهما السيد الصدر وتزوجا على السنة ، يضيف سماحته : (ان المسيحي المستسلم ، ساله بعد الزواج ، عن رأيه فيما فعله بعد ان ترك دينه وتحول الى الإسلام هل كان على صح ام ارتكب خطا ما ؟) ، فقا له السيد : (حينما كنت مسيحيا ، كنت تعترف بنبوة السيد المسيح حصرا ، اما الان في حضرة الإسلام وتحت رايته ، ها انت تعترف وتصلي على نبي الإسلام محمد وعلى نبي المسيح عيسى وعلى كل انبياء البالغ عددهم (124) الف نبي ، والذين كلهم هداة مهديون لا يظلون ولا يختلفون على طريق الله ابدا ..

وان جميع الأنبياء والرسل بشروا بنبوة الخاتم الأمين محمد (ص) . الذي هو امتداد وإقرار وختم لنبوة عيسى عليه السلام ، كلهم يسعون لهداية البشرية والمضي على طريق الحق في الإصلاح والعدالة ، وقد كنت لا تؤمن الا بنوبة عيسى وأصبحت تؤمن بكل الانبياء والرسل (اولهم ادم عليه السلام وخاتمهم محمد (ص) ، ضمنا اصبح افقك أوسع وصدرك ارحب واقدر على الانتقاء والتنقل في خارطة ارض الله وجمالها غير المحدود) .

حسين الذكر

بغداد

مجلس الوزراء يقرّر دعم صناعة السمنت وإنقاذها من الخسائر

الخفاجي يعلن تخفيض أسعار النفط المجهّز للمعامل في شباط المقبل

بغداد - الزمان

كشف مدير عام الشركة العامة للسمنت العراقية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن حسين محسن الخفاجي عن استجابة مجلس الوزراء بتخفيض اسعار مادة النفط الأسود الى مئة دينار للتر الواحد اعتبارا من الشهر المقبل.

ونقل بيان تلقته (الزمان) امس عن الخفاجي قوله ان (هذا التخفيض سيجنب الشركة ومعاملها البالغ عددها 18 معملا خسائر كبيرة تجاوزت العام الماضي نحو 20مليار دينار بسبب زياده الاسعار منذ بداية العام الماضي).

مشيرا الى ان (دعم المعامل من خلال تخفيض اسعار النفط الاسود المجهز سيسهم في دعم حركة البناء والاعمار وسياعد المواطن في شراء مادة السمنت لان ذلك من شانه ان ينعكس على اسعار السمنت الذي يعد المادة الاساسية في البناء والتي يحتاجها البلد بسبب ازمة السكن المتفاقمة وحاجة اعادة اعمار المحافظات المحررة).

حسين محسن الخفاجي

وأكد الخفاجي ان (مجلس الوزراء كان قد قرر رفع اسعار النفط الأسود من مئة دينار الى 150 دينار للتر الواحد في بداية عام 2018 مما انعكس سلبا على العملية الانتاجية وتحميل كلف الانتاج اعباء كبيرة كما وادى الى قلة الايرادات المالية في معامل الشركة لما تشكله مادة النفط من اهمية كبيرة في تصنيع السمنت باعتبارها تشكل 40 بالمئة من كلفة انتاج الطن الواحد).

وتابع ان (القرار لو كان معمول به سابقاً يشكل دفعة تسويقية قوية لعودة المنافسة المحلية ويعطي حافز لملاكات المعامل للانطلاق من جديد لزيادة ومضاعفة الانتاج والمضي قدما للاستمرار بسد حاجة السوق والحفاظ على مقبولية الاسعار المدعومة).

مشيدا (بجهود مجلس الوزراء ووزير الصناعة والمعادن صالح الجبوري والوكيل الفني للوزارة عادل كريم وكذلك في وزارة النفط لمساندتهم والاستجابة لمطالبات الشركة بتخفيض اسعار الوقود والعمل على ادامة نجاح هذه الصناعة الوطنية الستراتيجية التي حققت الاكتفاء الذاتي للبلد من السمنت وللعام الثالث على التوالي وايقافها هدر ملياري دولار منذ تنفيذ قرار منع استيراد السمنت رقم 409 الصادر نهاية عام 2015 حيث كانت قيمة مايستورده العراق سنويا اكثر من 600 مليون دولار من دول الجوار). ويسهم تخفيض سعر الوقود الذي سياخذ حيز التطبيق والتنفيذ اعتبارا من شباط المقبل اهمية كبيرة في انخفاض اسعار السمنت المجهز حيث تكللت هذه الجهود بنجاح بعد حضور ومتابعة الخفاجي ومطالبته الرسمية المستمرة في اللقاءات والاجتماعات مع لجنة الطاقة الوزارية بعد تقديم الشرح المفصل بالوثائق والارقام عن الاضرار والخسائر الاقتصادية التي تصيب صناعة السمنت المحلية.

ارتفاع الاسعار

وكان الخفاجي قد اكد في وقت سابق انه برغم من ارتفاع اسعار النفط الا ان الشركة حققت طفرة نوعية مقارنة بكمية المبيعات إضافةً إلى مواجهة تحدي رفع اسعار الوقود ومعوقات تجهيزه للمعامل والمنافسة الكبيرة مع القطاع الخاص ذات الوفرة بالإنتاج وتقديم المحفزات التسويقية في السوق الانشائي المحلي. وتضم الشركة 18 معمل موزعة في محافظات الموصل والأنبار وفي المحافظات الجنوبية تنتج أنواع مختلفة من مادة السمنت النمطي وغير النمطي وحاصل على شهادات الجودة المحلية والدولية وثقة المستهلك من مواطنين ومقاولين وشركات بناء من خلال التجارب الميدانية بمشاريع شاخصة تمتد بامتداد تاريخ الشركة الذي يصل إلى أكثر من ثمانين عام.

واصدرت الحكومة السابقة قرارا يقضي بإيقاف استيراد مادة السمنت.

وابدت الشركة الاستعداد في وقتها تزويد المناطق المحررة بالسمنت , وان لديها خطة طموحة لمضاعفة الانتاج وتكثيف الجهود للالتزام بالتعهدات امام الحكومة والوزارة والاستمرار في ضخ كميات كبيرة من السمنت الى السوق العراقية لسد الحاجة المحلية والتوجه نحو التصدير بعد نجاح تجربة منع استيراد السمنت بعد ان اوفت معاملها ومعامل القطاع الخاص المنتجة للسمنت بجميع التزاماتها.

شعار شركة السمنت العراقية

القضاء يكشف أعداد الأجانب المتهمين بالإرهاب خلال 2018

العدل : الإفراج عن 6115 نزيلاً خلال العام الماضي

بغداد - الزمان

أعلنت وزارة العدل عن العدد الكلي للمطلق سراحهم من كافة السجون التابعة لدائرة الاصلاح العراقية للعام الماضي.

وقال بيان امس ان (العدد الكلي بلغ 6115 نزيلاً بينهم 553 نزيلة من ضمنهم 1367 مشمولون بقانون العفو العام حيث قطعت دائرة الاصلاح اشواطاً كبيرة في مجال عمليات اطلاق السراح مع تطبيقها نظام الارشفة الالكترونية والذي يتيح امكانية تحديد النزلاء المنتهية احكامهم القضائية بما يساهم بحسم ملفاتهم وفقاً للمدة القانونية المحددة لإطلاق السراح). وأضاف البيان ان (دائرة الاصلاح اتخذت خلال العام الماضي تدابير وإجراءات جديدة ساهمت في تسريع وتيرة حركة التسفير وتامين النزلاء امام المحاكم وان ملاكات التسفير ونقل النزلاء واللجان القانونية والآليات والحراسات والطوارئ تعمل يوميا لساعات متأخرة تعدت ساعات الدوام الرسمي بغية متابعة القضايا والدعاوى مع الجهات القضائية ذات العلاقة والتسريع بإجراءات اطلاق سراح النزلاء).

تعيين : رئيس مجلس القضاء الاعلى يتوسط قضاة التمييز المعينين

وأصدرت المحكمة الجنائية المركزية في رئاسة استئناف بغداد الرصافة الاتحادية حكما بالسجن المؤبد بحق احد عناصر تنظيم داعش يعمل في ما يسمى بديوان الحسبة في الموصل. وقال بيان لمجلس القضاء الاعلى تلقته (الزمان) امس إن (مداناً بالإرهاب اعترف في دوري التحقيق الابتدائي والقضائي بانتمائه لتنظيم داعش الإرهابي هو وأشقاؤه بعد سيطرة التنظيم على الجانب الأيمن من الموصل).

تخصيص سكن

وأضاف انه (تم تخصيص سكن له بعد مبايعته التنظيم ونسب للعمل في ما يسمى بديوان الحسبة لمحاسبة المخالفين لتعليمات داعش ومن ثم اشترك بعمليات عسكرية ضد القوات الأمنية في أطراف الموصل، بحسب اعترافاته).

وتابع أن (المحكمة وجدت الأدلة كافية لإدانة المتهم والحكم عليه بالسجن المؤبد وفق احكام المادة الرابعة من قانون مكافحة الارهاب رقم 13 لسنة 2005).

وأعلن مجلس القضاء الأعلى عن تعيين خمسة قضاة من أعضاء محكمة التمييز الاتحادية وترديدهم لليمين القانونية.

وذكر بيان صادر عن المركز الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى تلقته (الزمان) امس أن (أعضاء محكمة التمييز الاتحادية أدو اليمين القانونية إمام رئيس المجلس فائق زيدان).

تنظيم قضائي

وأضاف البيان أن" المرسوم الجمهوري المرقم 81 واستنادا إلى إحكام المادتين 47/ثالثا و48 من قانون التنظيم القضائي عين خمسة من القضاة في محكمة التمييز الاتحادية بعد تصويت مجلس النواب بالموافقة عليهم وعلى ضوء ترشيح مجلس القضاء الأعلى وهم كل من القاضي كاظم عباس حبيب الخفاجي والقاضي محمد قاسم الجنابي والقاضي نعمان كريم احمد البياتي والقاضي حسن فؤاد منعم الخفاجي والقاضي محمد عبد علي شدهان الغانمي).

واصدرت المحاكم المختصة بقضايا الإرهاب إحصاء مفصلا لعام 2018عن عدد المتهمين الأجانب بالانتماء لتنظيم داعش خلال فترتي احتلال وتحرير محافظة نينوى ،لافتاً الى ان عددهم 616 متهماً من الذكور والاناث وبما فيهم الاحداث تمت محاكمتهم و99 متهماً لازالت قضاياهم قيد التحقيق والمحاكمة.

وقال المتحدث الرسمي بأسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار بيرقدار في بيان ثان تلقته (الزمان) امس أن (إعداد المتهمين بالانتماء الى تنظيم داعش خلال احتلال محافظة نينوى وبعد التحرير والذين القي القبض عليهم بلغت اعدادهم 616 متهماً تمت محاكمتهم فضلاً عن متهماً لا زالت قيد التحقيق99 والمحاكمة "، مؤكداً ان هذه الاعداد تشمل المتهمين من الذكور والاناث وكذلك الاحداث).

واضاف ان (عدد المتهمين الاجانب الذين ثبت انتمائهم لداعش الارهابي والذين تمت محاكمتهم بلغ 508 صدرت بحقهم احكام وفق قانون مكافحة الارهاب العراقي حيث بلغت نسبة الاناث منهم 466 اما الذكو 42 وعن الاحداث منهم فقد بلغ عددهم 108 مداناً 31ذكور و 77 من الاناث).

واشار الى ان (اعداد المتهمين من افراد التنظيم الأجانب ممن مازالت قضاياهم قيد التحقيق من الذكور وصلت إلى 24متهماً فيما وصلت أعداد الإناث الى 67 متهمة فضلاً عن متهمين اثنين من الذكور و 6 متهمات من الاناث لازالت قضاياهم قيد المحاكمة).

الإتحادية 2018 : حسمنا 210 دعاوى وعملنا في ظروف معقّدة

بغداد - الزمان

حسمت المحكمة الاتحادية العليا 210 دعاوى دستورية خلال العام الماضي، مشيرة إلى أنها عملت خلال تلك المدة في ظروف وصفتها بالمعقدة.

وقال المتحدث الرسمي للمحكمة إياس الساموك في بيان تلقته (الزمان) امس إن (المحكمة أنهت عاماً جديداً في اجواء اقل ما يقال عنها أنها معقّدة، حيث تلقت خلال 2018 دعاوى مصيرية تتعلق بمفاصل مهمة في الدولة، واصدرت بصددها احكاماً وفق الدستور نصاً وروحاً).

وأضاف أن (العام الماضي شهد كثرة الدعاوى الدستورية المقامة من جهات رسمية أو منظمات واحزاب سياسية أو مواطنين). ما يؤشّر تزايد الثقة بوجود هيئة قضائية عليا في العراق من شأنها أن تتولى الحسم الصحيح والعادل للنزاعات ذات الطابع الدستوري). واضاف الساموك، أنه (حتى في الدعاوى التي تم ردها لعدم استنادها إلى سند من الدستور، تضمت احكامها مبادئ توفر التطبيق السليم لبنود الدستور، وتضمن الحقوق والحريات لجميع مكونات الشعب العراقي في مختلف المجالات).

عدد قياسي

وأكد أن (المحكمة الاتحادية العليا عقدت خلال العام الماضي في الشهر الواحد ما لا يقل عن جلستين أو ثلاث في الشهر الواحد، وهو عدد قياسي بالنسبة لما تعقده المحاكم والمجالس الدستورية في المنطقة). وأشار إلى (حرص المحكمة على أن تستكمل الاجراءات كافة من خلال الاستماع إلى اقوال الاطراف وكل ما من شأنه أن يصل بالدعاوى إلى مرحلة الحسم). ونوه إلى أن (جميع الجلسات التي تم عقدها كانت علنية، وبحضور وسائل الاعلام لتأمين اطلاع الرأي العام على الاجراءات وان المحكمة لم تتخذ اي قرار بجعل اي جلسة سرية رغم أن القانون يعطيها هذه الصلاحية متى اقتضت الضرورة).

وذكر أن (المحكمة استقبلت خلال العام الماضي باحثين دوليين وعراقيين، تولوا توثيق عملها من خلال الاطلاع على الاجراءات ميدانياً والحصول على جميع احكامها. وأن جميع ما يصدر من احكام قضائية وقرارات تفسيرية يتم نشره مباشرة على الموقع الالكتروني للمحكمة باللغتين العربية والانكليزية). وقال، إن (المحكمة حققت خلال العام الماضي انجازاً يعزز مكانة العراق في المحافل الدولية من خلال تبوء عضوية المكتب التنفيذي لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية. وأن العراق انهى في العام الماضي ملفاً حساساً للغاية وهو الانتخابات العامة التي كان للمحكمة الدور الرئيس في عدم تأجيلها بعد ما أكدت المحكمة الاتحادية العليا على الالتزام بما اوردته المادة 56من الدستور من مدد ينبغي عدم تجاوزها لعمر الدورة الانتخابية).

اياس الساموك

وتابع أن (المحكمة نظرت تباعاً طعوناً على ثلاثة تعديلات لقانون انتخابات مجلس النواب رقم 45 لسنة 2013 واصدرت احكاماً بصددها اسهمت في اتمام العملية الانتخابية وتشكيل مجلس النواب والحكومة الحالية).

وأن دعاوى عديدة تتضمن جنبة فنية حرصت المحكمة على انتداب كبار الخبراء العراقيين لبيان رأيهم في تقارير قدموها ليتم الاحتكام اليها وفق القانون. وأن المحكمة عززت مكانة المرأة في الحياة السياسية من خلال التأكيد في عدد من الاحكام التي صدرت خلال العام الماضي على مبدأ الكوتا بتخصيص ما لا يقل عن 25 بالمئة من مقاعد مجلس النواب للنساء".

واضاف، أن "المحكمة ذهبت في احكام اصدرتها على حماية الاسرة والطفولة، حيث شددت على دستورية تقويم مهر المرأة المطلقة بالذهب، بوصفه تعويضاً ويسهم في جبر الضرر الذي اصابها جراء الطلاق، حيث اكدت في هذا الاتجاه دستورية تعويض المرأة المطلقة تعسفاً، بعد أن وجدت أن الشريعة الاسلامية لا تمنع من جبر الضرر اذا كان من احدثه متعسفاً في احداثه). وأكد الساموك أن (المحكمة ردت دعوى طلب فيها المدعي الحكم بعدم دستورية والغاء قرار يملّك المواطنين أراضي الدولة باسعار رمزية مع قروض بعدما تخلف شرط إنشاء دار حضانة عليها من قبل من ملكت له، واعتبرت ان اعادة الارض الى ملكية الدولة موافق الدستور).

احكام حضانة

وأن المحكمة أكدت في دعوى اخرى أن احكام حضانة الصغير تخضع لمصلحة المحضون دون مصلحة المتنازعين على من تكون له الحضانة، وليس بعيداً عن هذا المجال فقد امنت المحكمة حقوق ذوي الشهداء ومن بينهم الذين قاتلوا ضد تنظيم داعش الارهابي من خلال التأكيد على دستورية مادة تعطي لهم حصة في المقاعد الدراسية). واستطرد قائلا أن (المحكمة حفظت ضمن اختصاصاتها المال العام من خلال احكام احدها أكد عدم جواز اشغال العقارات المملوكة للدولة من دون أجر، كما تولت الغاء مواد في قوانين تعرقل عملية الاستثمار.

وكان للمحكمة في موضوع المساواة بين العراقيين، قولها فقد قضت على سبيل المثال بعدم دستورية مادة في قانون مجلس النواب وتشكيلاته تخص الرواتب التقاعدية لرئيس المجلس ونوابه والاعضاء خلافاً لما نص عليه قانون التقاعد الموحد، وبهذا التوجه فأنها ساوت بين العراقيين في موضوع التقاعد ولم تفرق بين عضو مجلس النواب وأي موظف في الدولة العراقية). وتابع أن (المحكمة تولت حماية الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب، فقدت ردت مطلع العام الماضي وخلال الدورة الانتخابية السابقة عدداً من الطعون على استجواب وزراء ومسؤولي هيئات مستقلة، حيث اكدت بهذا الصدد أن تقويم الوقائع يكون من مسؤولية مجلس النواب، وأن دور المحكمة هو التحقق من استكمال الاجراءات الشكلية التي تضمنها الدستور لعملية الاستجواب).

وفي مقابل ذلك، الزمت المحكمة أن لا يذهب مجلس النواب الى خارج اختصاصاته المنصوص عليها في الدستور، حيث قضت بعدم دستورية مادة في قانون مجلس النواب وتشكيلاته تخوله اصدار قرارات تشريعية لها قوة القانون، باستثناء ما تضمنه الدستور من قرارات وردت على سبيل الحصر). وأكد أنه (في مجال استقلال القضاء، قضت المحكمة الاتحادية العليا في احكام لها ايضاً بعدم دستورية مواد تخوّل غير العاملين من القضاة في السلطة القضائية الاتحادية، صلاحيات التوقيف والاحتجاز). واشار الى أن (مجمل الدعاوى التي المسجلة في المحكمة خلال العام الماضي بلغ 260 دعوى، حيث تم حسم 210منها بمعدل انجاز 80,76 بالمئة وتأجيل المتبقي، وأن سبب التأجيل هو لمسائل تتعلق بالتبليغات أو بطلبات من اطرافها، او انها قدمت في شهر كانون الاول اي في الشهر الاخير من السنة. وخلص إلى أن "ابواب المحكمة مفتوحة امام الكافة سواء على صعيد تلقي الدعاوى الدستورية أم حضور الجلسات، وذلك في ضوء الاختصاصات التي اوردها الدستور وقانونها رقم 30لسنة 2005 والقوانين ذات العلاقة).

مبنى المحكمة الاتحادية

مؤسسة الزمان العراقية الدولية للصحافة والنشر
اسسها سعد البزاز في 10 – 4 – 1997
تصدر عنها
○ الزمان (يومية سياسية) ○ الزمان الرياضي (يومية رياضية)
○ الزمان الجديد (شهرية عامة) ○ الف باء (مجلد ثقافي)
(الزمان) تصدر بطبعات دولية وتوزع في انحاء العالم
الطبعة العربية
توزع في الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية صباح كل يوم
شركة التوزيع في سوريا مؤسسة الوحدة للتوزيع – دمشق
شركة التوزيع في الاردن – عمان
طبعة الخليج
تطبع بمطابع الأيام للصحافة والنشر – البحرين

الطبعة الدولية
تطبع في لندن وتوزع في أوربا وشمال افريقيا
طبعة العراق
بغداد – البتاوين – محلة 101 – زقاق 71 – مبنى 28
الطباعة : شركة الانس للطباعة والنشر - البريد الالكتروني anaas_designer@yahoo.com
هاتف مدير الاعلانات : +964(0)7722298638
مكاتب ومراسلون
باريس – برلين – بروكسل – نيويورك – روما – انقرة
دمشق – القاهرة – تونس – الدار البيضاء – الجزائر – رام الله
– نواكشوط – الخرطوم – طرابلس – بيروت – دبي – عمان

Published in Baghdad - London - Manama
Founder: Saad Al Bazzaz 10 - 4 - 1997
Printed in Baghdad and London
عنوان مكاتب بريطانيا
18 - 20 Dailing Road , Hammersmith, London, W60 JB
Tel: +44(0)20 8563 1000
E-Mail: postmaster@azzaman.com
العنوان الالكتروني
www.azzaman.com

رئيس التحرير
سعد البزاز
Edtior- in chief: Saad Al Bazzaz
رئيس تحرير الطبعة الدولية
فاتح عبد السلام
رئيس تحرير طبعة العراق
أحمد عبد المجيد
الزمان AZZAMAN.COM يومية عربية دولية مستقلة